هل غاية القوى الكبرى تطبيق الديمقراطية في مجتمعاتنا؟!

كتب حسين سينو

من خلال الأحداث التاريخية التي تعرضت لها دول العالم وخصوصاً النامية منها « دول العالم الثالث »، وما يجري في الوقت الراهن من الأحداث، وإختلاف أنظمة الحكم فيها بين جمهوري وملكي وأميري، وإختلاف شكل ممارسة الحكم فيها بين الديمقراطي والأستبدادي والديكتاتوري، وقيام الكثير من المؤسسات والمنظمات الدولية والأقليمية والمحلية التي أخذت على عاتقها المحافظة والمطالبة بحقوق الإنسان و الحفاظ على كرامته.

وفي الوقت الحاضر نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف الناتو يطالبين بتطبيق الديمقراطية في كل أنحاء العالم، مستخدمين الكثير من الوسائل من أجل قلب الأنظمة ذات الطابع الديكتاتوري، هذه الأسباب المباشرة التي تعلن عنها هذه الدول ذريعة في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. فهل هناك عاقل يُصدق بأن الدول التي كانت سببا في إندلاع حربين عالميتين مدمرتين تسببتا في قتل الملايين من البشر ومثلهم من المعوقين وشردت الملايين ودمرت البنية التحتية للمجتمعات تريد وتهمها حقوق الإنسان وترعى مصالحه في كل إنحاء المعمورة، هل من المعقول أن الدول التي تسببت في قتل أكثر من مليون عراقي في غضون عشر سنوات، وتهجير أكثر من مليون ونصف مليون وتدمير البنية التحتية للمجتمع العراقي؟، وتدمير معالمه الحضارية ومنشآته الاقتصادية ونهب تاريخه وسرقة آثاره، والنعرات والخلافات الطائفية التي هيجتها في صفوف الشعب العراقي وعمليات القتل والخطف اليومية التي يتعرض لها المواطن العراقي في وضح النهار وغياب الأمن والأستقرار هي تريد تطبيق الديمقراطية ومهتمة بحريات الإنسان وحقوقه؟، وهل الدول التي قتلت في غضون أسبوعين أكثر من 100 ألف ليبي، وخلفت الكثير من الجرحى ودمرت المطارات الليبية ومنشآتها وسدودها التي صُرف عليها المليارات من الدولارات، وفككت المجتمع الليبي وأصبح السلاح بمختلف أصنافه بيد الشعب الليبي وهناك قتال بشكل يومي بين القبائل؟، فمن يُصدق بأنها تريد تطبيق الديمقراطية في المجتمعات النامية..

من يُصدق بأن هذه الدول التي كانت تدعم الديكتاتوريات والأستبداديين ومازالت، بأنها ترعى مصالح الإنسان وحقوقه وتريد تطبيق الديمقراطية في المؤسسات وأجهزة الدولة ؟، إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في حلف الناتو ترغب بتطبيق الديمقراطية، وتهتم بحياة الإنسان وحريصة عليه كما تدعي وتعمل على تحقيق الرفاهية والسعادة له في الدول وهذا محل شك، فلماذا كل هذه الترسانة العسكرية التي تُصرف المليارات على صنعها والأسلحة الكيميائية والجرثومية التي تقوم بتصنيعها؟، ولماذا تقوم ببيع الأسلحة بمختلف أنواعه للدول النامية والتي تقبع تحت الديون والتخلف والجهل ينخر جسد مجتمعاتها؟، أن هذه الدول بحاجة ماسة إلى التنمية وبحاجة إلى بناء المستوصفات والمشافي والمنشآت الاقتصادية وليست بحاجة إلى السلاح والعتاد من قبل الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية.

من يصدق بأن الدول التي أستعمرت الدول الفقيرة وقمعتها وبثت الخلافات والنزاعات بين الشعب ونهبت ثرواته وخيراته تريد مصلحة المواطن في هذه الدول، من يصدق الدول التي ربطت هذه الدول الفقيرة بعقود ومعاهدات أستعمارية غايتها أستغلال ثروات هذه الدول ونهب خيراتها تريد مصلحة الشعب ويهمها تطبيق الديمقراطية. وعليه ظاهر لكل عاقل وقارئ للتاريخ ومطلع على الواقع الراهن يعي بأن غاية هذه الدول هي عودة الأستعمار إلى تلك المناطق ولكن بحلة جديدة وبذرائع شتى ومن أهمها قضايا حقوق الإنسان وحرياته، ولنهب ثرواته والسيطرة على مدخراته ومنابع موارده، وهنا لانبرئ الأنظمة الحاكمة في الدول النامية على كل مايتعرض له الشعب ومحاولات التدخل الأجنبي في شؤونها، فالسبب الرئيسي من وراء التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لهذه الدول ووجود القواعد العسكرية على أرض البعض منها ووجود الغواصات البحرية وحاملات الطائرات في المياه الأقليمية، هو وجود الأنظمة التي تمتاز بالطابع الديكتاتوري والتي قبعت على رقاب الشعب للعشرات من السنين وحرمته حريته وسلبت حقوقه وهانت كرامته وحرمته من ثروات وخيرات بلاده، وصنعت الكثير من الأجهزة الأمنية والتي كانت مهمتها نشر ثقافة النظام الحاكم وبث الرعب والخوف بين صفوف المواطنين، وبالتالي أنتشرت المحسوبية والفساد في مؤسسات الدولة وأنعدمت المساواة بين المواطنين فأصبحت هناك فئات تملك زمام الأمور في الدولة والأكثرية مهمشة محرومة من كل شئ، كل هذه الأسباب المباشرة بالإضافة إلى أسباب أخرى بعيدة كانت سببا في التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لهذه الدول. هذا من جهة ومن الجهة الأخرة إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في حلف الناتو تهتم بمسائل وقضايا حقوق الإنسان وترعاها والشعب الكردي الذي يبلغ تعداده 40 مليون نسمة وهو محتل منذ العقود من قبل أربعة دول ويُهضم حقه وتُنهب خيراته وتسلب حرياته ومحروم من حقوقه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فلاتتحرك ساكنة لهذا الظلم والإضطهاد الذي يتعرض له الشعب الكردي وخصوصا من جانب الدولة التركية، فلماذا لاتقوم دول الناتو بالضغط على الدولة التركية وتطالبها بمنح الكرد حقهم في تقرير مصيرهم؟، هذه الدولة التي تستخدم كل الوسائل من أجل محاربة الهوية والثقافة الكردية وتلجا إلى كل الطرق من أجل قمع الشعب الكردي وتزج به في السجون بدون محاكماة، وتسجن زعيمه القائد عبدالله أوجلان وتمنع عنه الزيارات. وعليه فباين للعيان بأن هذه القوى الكبرى غايتها ليست مصالح الشعوب وتطبيق الديمقراطية في الدول الفقيرة، وتطبيق الديمقراطية التي نعرفها من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها كل المواطنين والمساواة أمام القانون ومبدأ تحقيق الفرص المتكافئة، ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب... إلخ من ماتحمله سلة الديمقراطية، وإنما غايتها هي ديمقراطية الصواريخ والمدافع والحث على قتل الشعب الواحد بعضه البعض وتأجيج الخلافات بينها الأطياف والقوميات وتحريضهاعلى بعضها البعض ليتنسنى لها السيطرة من الجديد على مدخرات العالم ومنافذه.

عن «إيلاف» الإلكترونية

السودان وأزمة مدينتين

حمدي عبد الرحمن

على الرغم من تخلص القيادة السودانية من تعقيدات «المسألة الجنوبية» -التي استنزفت كثيرا من الموارد والطاقات البشرية والطبيعية منذ الاستقلال وحتى انفصال دولة جنوب السودان عام -2011 فإن أزمة السودان نفسه ظلت باقية على حالها!

بل الأسوأ من ذلك أن الحروب والنزاعات الداخلية ازدادت واتسع نطاقها لتشمل مناطق جديدة في جنوب كردفان والنيل الأزرق، إضافة إلى استمرار الصراع العنيف في إقليم دارفور.

واللافت للانتباه حقا أن دولتي السودان في الشمال والجنوب تتسمان بخصائص الدولة الأم نفسها من حيث التعدد الإثني والديني والاجتماعي، كما أنهما وبدرجات متفاوتة تواجهان قضايا الهيمنة الإثنية والإقليمية والدينية نفسها، فضلا عن عدم عدالة توزيع الثروة والسلطة.

ولعل ذلك كله يتطلب انتهاج سياسات إصلاحية شاملة للتعامل مع هذه القضايا بشكل يقبله جميع أبناء السودان شماله وجنوبه، مع الاعتراف بمفهوم المواطنة والمساواة للجميع.

ولا يخفى أن تكلفة الفشل السياسي في تحقيق هذه الإصلاحات الهيكلية سوف تعني مزيدا من التقسيم والتفتيت للأمة السودانية الواحدة.

ويبدو أن التغييرات -التي أعلنتها القيادة السياسية في كل من السودان وجنوب السودان وأدت إلى تحولات فارقة في بنية الحكم والسلطة في الدولتين- سوف تفضي لا محالة إلى إعادة إنتاج السياسات القديمة نفسها التي أفرزت «المشكلة الجنوبية».

وعليه أصبحنا أمام ما يمكن أن نطلق عليه «المشكلة السودانية»، سواء في دولة الشمال أو في دولة الجنوب، وهو ما سنحاول طرحه ومناقشته في هذا المقال.

تحدي الدولة الفاشلة

على الرغم من اختلاف الخطاب الأكاديمي والعلمي المتعلق بمفهوم الدولة الفاشلة، فإن ثمة توافقا على اعتباره مفهوما مفيدا في تصنيف الدول من حيث مؤشرات الصراعات المسلحة والعنف بين الأفراد والفقر المدقع وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وضعف مؤسسات الحكم الصالح.

ولعل مؤشر صندوق السلام هو الأشهر في تصنيف الدول الفاشلة، وطبقا لتقريره الأخير عام 2013، تربعت دولتا السودان وجنوب السودان على قائمة الدول الأكثر فشلا في العالم.

ويفيد أحدث تقرير لمؤسسة مايلكروفت البريطانية بعنوان «أطلس المخاطر السياسية» الصادر في 12 ديسمبر 2013 أن السودان بدولتيه في الشمال والجنوب يحتل مكانة متقدمة في قائمة أسوأ الدول من حيث المخاطر السياسية.

ومن المعلوم أن هذا الأطلس يصنف 197 دولة بناء على «52» مؤشرا، أبرزها: القمع السياسي وكبت الحريات والحروب ومصادرة أصول المستثمرين الأجانب وسيطرة الحكومات على الموارد الطبيعية وعدم وجود انتخابات حرة.

ومن الواضح أن نظام الرئيس عمر البشير واجه أكبر تحد له في سبتمبر/أيلول 2013، عندما قتلت قوات الأمن عشرات المحتجين على السياسات الاقتصادية التقشفية.

ويبدو أن هذه الاحتجاجات -التي تقودها الشرائح الشبابية والحضرية- تمثل وقودا كامنا يهدد نظام البشير الذي لم يستطع تعويض فقدانه نحو 75% من حقول النفط التي سيطر عليها الجنوب بعد انفصاله عن السودان.

من جهة أخرى، إن نزوع نظام البشير إلى الحلول الأمنية لمواجهة الصراعات العنيفة في دارفور وجنوب كردفان وجبال النوبة يعيد إلى الأذهان خبرة الحرب الأهلية الممتدة في الجنوب مرة أخرى.

ولا يختلف الوضع في جنوب السودان عن دولة الشمال، فقد بلغت إيرادات حكومة جوبا من مبيعات النفط منذ توقيعها اتفاق السلام الشامل عام 2005 أكثر من عشرة مليارات دولار، ومع ذلك فقد تم نهب نحو نصف هذا المبلغ تقريبا. وقد حاول الرئيس سلفاكير -دون جدوى- استرجاع هذه الأموال عندما خاطب نحو 75 مسؤولا حكوميا بضرورة ردها.

وتعاني معظم المؤسسات الحكومية الفساد وعدم الكفاءة، وعلى سبيل المثال يشار عادة إلى وزارة الكهرباء بأنها «وزارة الظلام».

ويبدو أن المساعدات الغربية هي التي وقفت حائلا دون سقوط دولة جنوب السودان، فقد أسهمت حكومة النرويج في دعم وزارة البترول وبناء أول محطة للطاقة، إضافة إلى بناء مجمع للوزارات في العاصمة جوبا.

وترى المعارضة في جنوب السودان أن الدولة الوليدة قد ورثت أمراض الدولة الأم نفسها «السودان»، وهي الفساد والمحسوبية ونقص الخدمات والسلع العامة وقمع المعارضة السياسية وكبت الحريات.

وطبقاً لإحصاء للرأي أجراه المعهد الجمهوري الدولي فإن نصف سكان جنوب السودان يرون أن دولتهم تسير في الاتجاه الخاطئ مع تزايد نسبة الفقر وارتفاع معدلات الجريمة والعنف في المجتمع.

جدلية العسكرة والهيمنة

لا تختلف التغييرات الكبرى -التي تم الإعلان عنها في وقت سابق في كل من الخرطوم وجوبا وأدت إلى الإطاحة بحلفاء تقليديين للنظام الحاكم في البلدين- عن كونها تعبيراً عن صراع سياسي والاتجاه نحو مزيد من الأوتوقراطية السياسية.

وقد رأى بعض الكتاب أن الإعلان في الثامن من ديسمبر/كانون أول 2013 عن تغيرات أساسية في بنية السلطة الحاكمة في الخرطوم إنما يعبر عن تكتيكات تقوم مقام الانقلاب الناعم، فهي تعبير عن تراجع الإسلاميين بخروج مهندس الجمهورية الثانية في السودان علي عثمان طه مقابل صعود العسكر بتعيين الفريق أول بكري حسن صالح.

ويبدو أن الرئيس البشير -الذي يواجه اتهامات دولية بارتكاب جرائم حرب في دارفور- يريد نقل السلطة إلى أحد حلفائه المقربين من المؤسسة العسكرية حتى يضمن سلامته الشخصية وعدم تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي إذا صدق وعده بعدم الترشح في انتخابات 2015.

ولا يخفى أن هذه التغيرات تعد شكلية من حيث جوهرها، نظرا لأنها تبعد عن مفاهيم التوافق والوحدة الوطنية، كما أنها لا تجدي نفعا في عمليات محاربة الفقر والتهميش ونقصان الوظائف العامة التي يعانيها السودانيون.

ومن العجيب أن الرئيس سلفاكير قد سبق البشير في إحداث تغييرات فارقة في بنية السلطة التنفيذية في دولة جنوب السودان.

والرئيس سلفاكير، وهو ضابط استخبارات سابق قبل نشأة الجيش الشعبي لتحرير السودان، معروف بحرصه الشديد وقدرته على استيعاب معارضيه ومنافسيه في إطار دائرته السياسية الضيقة.

وقد اتخذ الرئيس كير سلسلة من المراسيم الرئاسية أدت في نهاية المطاف إلى تغيير حكومة جنوب السودان بالكامل، ففي بداية عام 2013 أقال الرئيس كير حاكم ولاية البحيرات، وفي يونيو أقال وزيري المالية وشؤون مجلس الوزراء، ورفع عنهما الحصانة.

وفي السابع من يوليو 2013 أقال الرئيس كير أحد حلفائه القدامى حاكم ولاية الوحدة طابان دنج غاي.

ويبدو أن هذه التغيرات قد مهدت الطريق لأحداث 23 يوليو حينما تمت إقالة نائب الرئيس رياك مشار، والسكرتير العام للحركة الشعبية لتحرير السودان باقان أموم، إضافة إلى إقالة مجلس الوزراء بالكامل.

ومن الملاحظ أن الرئيس سلفاكير استخدم صلاحياته الدستورية في إحداث هذه التغيرات الهيكلية في بنية السلطة التنفيذية.

وعلى الرغم من الإعلان الرسمي عن أن هذه التعديلات تستهدف تعزيز كفاءة الحكومة والتخلص من الفساد والمحسوبية، فإنها تعكس صراعا سياسيا واضحا، فكثير من حلفاء الرئيس كير السابقين -مثل دنج آلور وباقان أموم- أعربوا عن انتقادهم أكثر من مرة أداء الحكم في بلدهم.

كما أن رياك مشار، وهو خصم سياسي عتيد للرئيس كير، أعرب عن تحديه علنا لرئاسة الجمهورية من خلال إعلانه عن ترشحه لمنصب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان في انتخاباتها المقبلة.

ولا يخفى أن جنوب السودان ظهر بعد إجراء هذه التعديلات أكثر أوتوقراطية وأقرب إلى نظم الحزب الواحد، وهو ما أدى في المجمل إلى انهيار الأوضاع نحو الحرب الجارية حاليا في دولة جنوب السودان.

فالتساؤلات التي تحتاج إلى إجابة تتمثل في: لماذا لم يتم عقد مؤتمر وطني للوصول إلى توافق عام؟ ولماذا لم يقبل الرئيس كير المعارضة السياسية قبل اندلاع الحرب؟

إمكانيات التقسيم والتفتيت

لا شك في أن قراءة المشهد السياسي في كل من الخرطوم وجوبا تدعو إلى التشاؤم، وتحذر من الفوضى القادمة في دولتي السودان، فثمة احتمال كبير بانهيار النظام الحاكم في البلدين والدخول في نفق الصراعات العنيفة الممتدة، وهو ما ينذر بدخول السودان شماله وجنوبه في دائرة التقسيم والتفتيت.

لقد أصبح السودان منشغلا فعلا بحرب أهلية جديدة في الجنوب، ولا سيما ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

وقد تم الإعلان عن تأسيس الجبهة الثورية السودانية تحت رئاسة مالك عقار وعبد العزيز الحلو، وهي تضم كبرى جماعات التمرد في دارفور، إضافة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان- قطاع الشمال.

على أن الأمر اللافت هو انضمام الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة -التي تمثل الشرق «قبائل البجة»- إلى الجبهة الثورية، وهو ما يعني اتساع نطاق التمرد ليصل إلى شرق السودان ذي الأهمية الجيوستراتيجية الفائقة.

وقد ظل الشرق السوداني يعبر عن صراع مكبوت منذ اتفاق السلام الهش مع الحكومة السودانية عام 2006.

كما أدى الانقسام بين الرئيس سلفاكير «الدنكا» ورياك مشار «النوير» إلى تردي الأوضاع وتحولها إلى مسار العنف بظلال قبلية.

وعلى أي حال يمكن القول إن الحرب الدائرة حاليا قد تؤدي لتتوقف مؤسسات الدولة وعجزها تماما عن أداء مهامها، وهو ما يفسح الطريق أمام انهيار الدولة.

ولا يخفى أن تحقيق الاستقرار السياسي هو شرط لازم للقوى الآسيوية والشرق أفريقية الطامحة للاستثمار في قطاع النفط السوداني الجنوبي.

ولعل السؤال المطروح هنا يتعلق بالسؤال: ما العمل للخروج من المازق السياسي في كل من الخرطوم وجوبا؟

وأحسب أن الإصلاح السياسي الحقيقي -الذي يعطي الأولوية لقيم التعددية والمواطنة المتساوية في إطار فدرالية واقعية تقوم على اقتسام عادل للثروة والسلطة بين جميع أبناء السودان شماله وجنوبه- هو المخرج الوحيد من متاهة التفتيت والتقسيم التي ينتهي إليها نفق الأزمة الحالية في البلدين.

عن «الجزيرة نت»

سؤال ما قبل تفكيك الدولة

كتب محمود سلطان

يبدو لي أن سؤال: «جغرافيا الثورة» – بمعنى: فرز المناطق التي شاركت في ثورة يناير عن تلك التي اكتفت بالمشاهدة عن بُعد– يحتاج فعلاً إلى مراجعة وإلى تأمل علمي رصين، وليس من الرصانة أن تظل الإجابة عن هذا السؤال «معلقة»، أو رهن «الكسل» المهني.

ولئن كان السؤال مغيَّبًا حتى الآن عن «الوعي السياسي» المصري، بوصفه سؤالا «نخبويًا» لا يلفت اهتمام الرأي العام، في بيئة سياسية «استهلاكية» تبحث عن «النجوم» وليس عن «العلماء»، وعن «الشعبوية» وليس عن «النخبوية»؛ بمعنى أنه لا يلفت انتباه «حامل الشيكات» من المعلنين على الفضائيات– إلا أنه يفرض نفسه بقوة الآن بعد تعدد حوادث الخروج المسلح على السلطة في «سيناء»، وفي غيرها، خاصة تلك العمليات التي تستهدف منشآت تابعة للجيش ؛ إذ لا ينقل صورة نمطية للمواجهات الأمنية مع أجهزة الأمن المدنية «الشرطة»، وإنما خطورته ترجع إلى أنه يكشف عمق تحدٍ غير مسبوق لأكبر وأخطر «المؤسسات الصلبة» في الدولة وهي الجيش، وهو الذي ظل لسنوات طويلة يتمتع بالهيبة في مناطق التمرد القبلي: الصعيد وسيناء على سبيل الحصر وليس الاستثناء.

قد يتساءل البعض: وهل ثمة علاقة بين تلك الحوادث سيناء، وبين المناطق التي لم تشارك في ثورة يناير؟!

العلاقة هنا موجودة ولكنها مطمورة – أي: غير ظاهرة– ولعل الإجابة على السؤال بشأن «جغرافيا الثورة» قد يفضي إلى تفسير ما حدث من جهة، ويساعد صانع القرار على «الحل» الجذري من جهة أخرى.

فسيناء – مثل صعيد مصر– لم تشارك في ثورة يناير التي لم تكن «ثورة جياع»، وكذلك لم تشارك فيها مناطق «حزام الفقر» المعروف جغرافيًا بالصعيد؛ من جنوب الجيزة «الحوامدية والصف والبدرشين»، وبني سويف، مرورًا بالمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر، إلى أسوان، وكذلك «سيناء» ابتداءً من شرق قناة السويس إلى الحدود المتاخمة مع فلسطين المحتلة.

أضف إلى ذلك أن مناطق «الهامش» «الأقاليم الأخرى في مجملها» تختصر «مصر الدولة» في العاصمة «القاهرة»؛ إذ يطلق المصريون القاطنون في تلك المناطق على العاصمة اسم «مصر»، مما جعل بعض علماء الاجتماع السياسي يختصرون هذه الظاهرة فيما سُمي بـ «ديكتاتورية العاصمة»، حيث تستحوذ على «حنان» الدولة أكثر من أية منطقة مصرية أخرى!

يتفاقم هذا الإحساس بالتهميش بدرجة أكبر كلما بعدت المسافة عن «القاهرة «مصر»» وتبلغ ذروتها في مناطق «سيناء والصعيد».

إهمال العاصمة للأطراف البعيدة وطن تلك الأطراف على عدم انتظار «حلول» لمشاكلها من الدولة، مما أعطى للتقاليد المحلية الأولوية على «قوانين الدولة»، وبالتراكم ومضي الزمن استقر في الضمير السيناوي والصعيدي نزعة كراهية لـ«سلطة الدولة» التي تأخذ منهم «الجباية «الضرائب»» ولا تعطيهم في المقابل إلا «الإهمال» و«النسيان».

بعد الثورة تراجعت – مرحليًا أو مؤقتًا بحكم الظروف – قدرة «السلطة المركزية» على إحكام قبضتها على «الدلتا»، وبدرجة أكبر على «الأطراف» الغاضبة والمنسية، وتنامت سلطات موازية لسلطة الدولة: ففي القاهرة: «سلطة تيارات» فزعة من «الأخونة»، وفي الصعيد: «سلطة طائفية» مرعوبة من «التطرف الإسلامي»، وفي سيناء: «سلطة قبلية» تشعر بـ«العزلة» وربما بمرارة الشعور بـ«الدونية» بسبب الاستعلاء القاهري عليها.

وإذا كان البعض يعتقد أن الحل في «العدالة الاجتماعية» فهذا اعتقاد قاصر وسطحي؛ لأن ما يحدث حاليا في سيناء وفي غيرها، أ من شأنه أن يعيد التساؤل مجددًا بشأن مفهوم العدالة؛ إذ إنها تتجاوز العدالة الاجتماعية لتشمل نوعًا آخر من العدالة، وهي «العدالة المناطقية»، وأعتقد أن سيناء –على سبيل المثال– تبحث عن مثل هذه العدالة الغائبة.

عن «المصريون» القاهرية

ولاءات ما أنزل الله بها من سلطان

خالد القشطيني

يواجه اليهود وأصدقاؤهم هذه المحنة المستمرة. مهما تفعل إسرائيل من شرور فعليهم الدفاع عنها وتبريرها للآخرين. لا ينطقون بكلمة ضدها من باب النقد الموضوعي حتى لا توجه لهم تهمة معاداة السامية. والويل ثم الويل لمن يقع فيها. ولكن هذا المأزق شائع في شتى الميادين. ما أن أنطق بكلمة ضد إيران، حتى ينبري من يدافع عنها ويتهمني بالطائفية. حب الحسين لديه أصبح مرادفا لحب إيران. إذا لم تحب إيران فأنت لا تحب الحسين.

تماما مثل قصة السامية ومعاداة السامية بالنسبة لإسرائيل. ولهذا فإنني أقدر حق التقدير جرأة زميلي نبيل الحيدري الذي لا ينفك من انتقاد إيران ومهاجمة التشيع الإيراني. ولكنه أكثر مني مناعة في هذا الخصوص، فهو جعفري ودرس الشريعة الجعفرية في قم. وهو ما لا أستطيع الادعاء بها لنفسي.

التعبير عن الولاءات معضلة وفن. في فلسطين تعبر عن الولاءات بولاءات اللاءات فياتيك معاشك في حينه. في زمن عبد الكريم قاسم كان المتبع أن تعبر عن ولائك للثورة بابتياع جريدة «اتحاد الشعب». تأتي بها وتزيح كل ما أمامك من معاملات وأعمال الناس وتفرش «اتحاد الشعب» على الطاولة وأنت مطمئن. تغير الأمر في عهد البعثيين. كان عليك عندئذ أن تفعل ذلك ولكن بصحيفة «البعث». الإخوان المسلمون قضيتهم سهلة. كل ما عليهم أن يفعلوا هو أن يأتوا بنسخة من المصحف الشريف ويضعوها أمامهم على الطاولة، وعندما يسقط نظامهم يرفعونه من عليها.

قلت التعبير عن الولاء فن. في أيام الحرب الباردة، تعرب عن ولائك للحزب الشيوعي ابتداء عند الصباح. تفتح الراديو على محطة موسكو وتنتظر حتى يذيع المذيع نشرة الأنواء الجوية. إذا قال: إن السماء في موسكو مليدة بالغيوم وهناك توقعات بمطر غزير، فتحمل مظلتك وتفتحها في بغداد وتمشي هكذا في الشوارع المشمسة.

تجد ظاهرة الولاءات في شتى الميادين والمفترقات. أعاني منها شخصيا في نطاق أسرتي. فأنا لا أجرؤ على انتقاد أي رسامة أو أديبة أو عالمة في الفيزياء إلا وانطلقت زوجتي في الدفاع عنها. لا أنا ولا هي نفهم أي شيء في علم الفيزياء. ولكن أم نائل تعتبر الدفاع عن امرأة من جنسها واجبا مقدسا عليها. وهذه معضلة خطيرة فهناك على وجه الأرض ما يزيد على ألف مليون امرأة عليها أن تدافع عنهن جميعا.

وموضوع جارتنا إيران أصبح شيئا مشابها لذلك. فإذا انتقدت المنشفة في مطعم إيراني بلندن سيأتي رجل من الناصرية أو البصرة ويتهمك بالطائفية. أصبح الآن انتقاد الملالي أمرا محذورا لأنه يتضمن انتقاد إيران. وانتقاد إيران أصبح مثل انتقاد إسرائيل: أمرا يحاذر المرء منه.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية